فلسفة المواطنة

«بين الولاء للوطن والانتماء للإنسانية»

جمال مفرج(*)

إن فلسفة المواطنة هي الفلسفة التي تدور حول المواطن. ومن الناحية الأصلية المواطن هو الإنسان. فالإنسان هو محور هذه الفلسفة التي يعتنقها الشرق والغرب، وحقوقه هي مبدأ هذه الفلسفة التي أصبحت واحدة في كل أرجاء الأرض، حتى أنه يمكن أن نسمي عصرنا «عصر المواطنة». وبالفعل، فإن باب المواطنة هو أول الأبواب في أغلب الدساتير المعاصرة، والدستور الذي لا يحتوي على حقوق المواطنة يعتبر، في عصرنا، هيكلا فارغا(١).

إن المواطن الذي هو أساس فلسفة المواطنة أو موضوعها، هو: «الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها. فالحقيقة الأولى للمواطن تظهر في شكل علاقة بأرض معينة، تتميز كعلاقة ثنائية بالاستمرارية والديناميكية. والاستمرار في سكن بقعة أرض معينة ينطوي على ارتباط بهذه البقعة المعينة من الأرض، وعلى حماية المصالح المادية والمعنوية التي تنشأ من التفاعل معها»(٢). إن المواطن يدل على ذلك

(*) قسم الفلسفة، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر.

(١) علي عبد الحسن كمونة، المواطنة و منظومة الحقوق و الواجبات الانسانية و الوطنية، جريدة النبأ، العدد٧٧، ربيع الثاني، حزيران ٢٠٠٤

(٢) ناصيف نصار، في التربية والسياسة «متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا؟»، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص ١٥.

الذي ينتسب إلى بقعة أرض معينة ويتفاعل معها ومع بقية الساكنين فيها. والاصطلاح المناسب لبقعة الأرض تلك، هو الوطن. فالوطن هو سكنى المواطن أو المُساكن، ومكان استقراره. وهو يشتمل على مستويات، من المنزل إلى الناحية إلى العشيرة إلى المدينة إلى الدولة. وقد يقوى شعور الفرد اتجاه أحد هذه المستويات فيتفاعل معه، ولا يتفاعل مع بقية المستويات الأخرى أو مجالات الانتماء الأخرى، ولهذا السبب نجد أن الولاء لدى بعض الأفراد يكون للطائفة ولا يكون للدولة، ويكون للأسرة ولا يكون للطائفة.

وبالفعل، فنحن نجد مثلا أن وطن الإنسان، بالنسبة إلى الفلاسفة الوجوديين، ليس هو الدولة بل هو المكان الذي بوسع الإنسان أن يجد فيه راحته وعالمه في نفس الوقت. وبهذه الطريقة فإن وطن الإنسان هو بيته وأسرته. وهكذا نجد الوجودية تتغنى بمقولة جديدة لا للوطن فحسب، بل للوجود بأجمعه، إنها مقولة «البيت». يقول بولنوف Bollnow - مثلا - إنه يجب على الإنسان قبل كل شيء، إذا رغب في خلاصه، أن يشغل في هذا العالم المقلقل موقعًا ثابتًا، وأن يتشبث به بكل أظافره، ويدافع عن نفسه بعنفوان ضد القوى الفوضوية التي تهدده. وهذا الموقع هو «بيته». إن الإنسان «كائن يبني بيته»، وهو خارج بيته لا يعرف راحة أو هناءة أو ماهيته الإنسانية الخاصة، ذلك أن البيت هو الشكل الذي يحدد الإنسان فيه، محتميا بجدران وسقف، مكانه الحيوي الخاص، ويحمي حياته ضد العالم الخارجي الغريب عنه. وهكذا فإن الوطن مضمون لكل إنسان يملك بيته ويحصل على الراحة بين جدرانه، وحين يصنع الإنسان مسكنه يكف عن كونه تائهًا أبديًا، ويحصل على حقوق المواطنة[1]. ولعل هذا ما قصده هيجل أيضا حينما أشار إلى أن البيت أو الأسرة هي المؤسسة التي يشارك فيها الطفل النامي في المواطنة، أو المنطقة الرئيسة التي يتعلم فيها الفرد فن المواطنة، وتزدهر بداخلها شخصية المواطن وتتشكل[2].

---

(١) نقلا عن ستيبان أودويف، على دروب زرادشت، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق، دمشق ـ بيروت، ١٩٨٣، ص ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٢) انظر هيجل، أصول فلسفة الحق، المجلد الثاني.

إن هذه النظرة التي تحصر مفهوم الوطن في البيت هي، بدون شك، نظرة ضيقة؛ فهي تنطلق من الدعوة التي ترى أن الخوف هو قدر الإنسان المحتوم، ومن رد الفعل الانفعالي للفرد الذي يرى في الخارج العالم الخطير والغريب، وفي الداخل الراحة والأمان.

وعلى النقيض من هذه النظرة الضيقة، تتسع النظرة لدى أصحاب «المواطنة العالمية» ليشمل الوطن لديهم أرض الله الواسعة. والمواطن، لديهم، ليس هو الذي ينتسب إلى بقعة أرض معينة بل هو الذي ينتمي إلى الأرض كلها الوطن بالنسبة لهؤلاء ليس تلك القطعة من الكرة الأرضية التي تخص جماعة دون غيرها، بل هو يشمل كل كوكبنا؛ لأن البشر مندمجون في مصير واحد، ومصلحتهم واحدة. ونجد الدعوة إلى هذا الوطن العالمي في المبادئ المثالية الرواقية من جهة، وفي القانون الروماني من جهة أخرى؛ أو بعبارات أكثر دقة، في فترة الزمن التي تقع ما بين أرسطو وأيام شيشرون.

ففي بداية تلك الفترة، وهي فترة الظروف التاريخية الجديدة التي أوجدتها الهيمنة المقدونية، بقيت أثينا هي مركز الفلسفة؛ لكن ليس بين الفلاسفة الجدد أثيني واحد ولا حتى إغريقي واحد من البر اليوناني؛ فجميع الرواقيين المعروفين بهذا الاسم في القرن الثالث كانوا من الأغراب والدخلاء وقد قدموا من الأمصار الواقعة في أطراف الحضارة اليونانية وعند تخومها، وهي أمصار غير معنية بالتراث المدني المتمحور حول فكرة وحدة اليونان الكبرى، ولم يكن لها بخلاف مدن البر اليوناني تقاليد عريقة من الاستقلال القومي، وكان سكانها على استعداد دائم للرحيل، لدواعي التجارة، إلى أنأى الأصقاع[1]. لقد كان المجتمع الذي ظهر فيه الرواقيون مجتمعا حديثا. فقد اشتمل على أرجاء ربطت بينها، على بعدها، التجارة والمواصلات، فتضاءلت فيه لذلك قيمة الفوارق المحلية. وكان ينظر إلى انهيار فكرة «المدينة - الدولة» أمرا مفروغا منه. وكان هذا العالم مقتنعا بعدم إمكانية الانطواء على النفس ـ وهي الإمكانية التي بشرت بها

(١) إميل برهييه، تاريخ الفلسفة، الجزء الثاني، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٧.

المدينة الدولة ـ وبالتالي بعدم الفائدة العملية في حصر الوطن في المدينة، وحق المواطنة في أولئك الذين يشاركون في الحكم[1].

من الواضح إذا أن هذا العلو فوق الحدود الاجتماعية أو الوطنية الضيقة هو الذي شكل مذهب الرواقيين في المواطنة العالمية. لقد كان من الطبيعي، في نظر الرواقية، أن يكون الإنسان موجودا اجتماعيا. وأن يعيش في مجتمع ذلك هو ما يمليه عليه العقل. غير أن العقل هو الطبيعة الماهوية المشتركة بين كل البشر؛ ومن هنا فليس ثمة سوى قانون واحد هو القانون الطبيعي، ووطن واحد لكل الناس، والرجل الحكيم هو مواطن لا في هذه الدولة أو تلك، وإنما هو مواطن في العالم[2].

وهكذا هنالك مجتمع عالمي، من أعضائه الناس جميعا، سادة وعبيد، و دستوره العقل الصحيح. والعقل الصحيح هو قانون الطبيعة، قانون الله، مقياس ما هو عدل وحق أينما كان، غير متغير، مقيد لجميع الناس، حكاما كانوا أو محكومين. ثم امتزجت تلك الفلسفة الرواقية ومبادؤها ـ وعلى رأسها مبدأ المساواة ـ بالقانون الروماني، ومن التعاون بين القانون الروماني والتعاليم الرواقية ظهرت نظرية الوطن الشامل، وأصبح القانون الطبيعي الشامل والمواطنة الشاملة من مظاهر الواقع العملي. فقبل هذا التعاون والامتزاج كان القانون الروماني قانون مدينة - دولة ملكية، ينطبق على عدد محدود جدا من المواطنين. وبفضل اتساع سلطة روما السياسية تكاثر عدد سكانها من غير الرومانيين بالولادة، السكان الذين حكمت عليهم ضرورة الحال بالتعاطي فيما بينهم، وفيما بينهم وبين الرومان الأقحاح. وسرعان ما تنبه الرومانيون لذلك فشرعوا مجموعة من المبادئ والقوانين التي تستند إليها اليوم القوانين الأوربية، وأعطى القانونيون الرومان لهذه القوانين اسم «القانون المشترك لجميع الشعوب»[3]؛ وهو قانون كانت

(١) ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي: القانون الطبيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص ٣٦.

(٢) فرديرك كوبلستون، تاريخ الفلسفة، المجلد الأول، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٥٣٤.

(٣) ملحم قربان، مرجع سابق، ص ٣٣.

جذوره هي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعصر، وكانت أسسه الفلسفية مبادئ قانون الرواقيين الطبيعي.

لقد أصبحت المواطنة العالمية شبه واقع ملموس عندما أصبح الأسيوي والإفريقي والأوربي مواطنين فعليين في نظام الإمبراطورية الرومانية. ولكن على الرغم من القول بالمساواة وبشمولية القانون، وعالمية المواطنة، بقي القول بأن إرادة الأمير تخلق القوانين وتمحوها[1]. وهكذا فإن فلسفة الرواقيين بمساعدة القانون الروماني هي التي أثرت على فلاسفة أوربا في العصر الحديث، وحددت تصورهم لعالمية المواطنة. ونحن إذا نظرنا إلى هذه العالمية نجد أن الهدف منها، على الرغم من أن الأمر يتعلق هنا بالإنسانية، هو الإطاحة بالحواجز القومية، وخلق نظام يدفع الشعوب إلى الانتظام والانخراط في سبيل المثل العليا للحضارة الغربية.

هذا، وعلى الرغم من أن المواطن يدل، كما رأينا، على ذلك الذي يرتبط ببقعة أرض، صغرت تلك البقعة أم كبرت، فإن العديد من المفكرين، وفي مختلف العصور، ذهبوا إلى أن الوطن لا يتم في العالم الجغرافي وإنما في العالم الثقافي؛ الذي هو أكثر العوامل أو الأوطان جمالا. فلقد كان أغلب فلاسفة أوربا يجهرون بولائهم لأثينا بلد الإغريق القدامى. وكان هيجل من بينهم يدعو إلى ضرورة اغتراب الروح ودخوله عالمًا قصيًا ليصل إلى ذاته، وهذا العالم ليس إلا عالم اليونان القدامى؛ وهو العالم الذي يجب، في نظره، أن يكون مسكن الأوربي الحديث الذي يجب عليه أن يهب نفسه للقدامى[2]. وهو في هذا الانفصال يشبه نيتشه الذي راح يطالب بالانفصال عن وطنه؛ وطن ألمانيا البسماركية، وراح يبحث له عن وطن آخر؛ هو وطن اليونان القدامى؛ وطن الفلاسفة المأساويين السابقين على سقراط، العزيزين على قلبه؛ وهو وطن كان أفلاطون يزدريه بسبب التهمة التي ألصقها مواطنوه بأستاذه سقراط، وإعدامهم له؛ إذ لم يكن ينفذ حكم الإعدام في سقراط حتى هجر أفلاطون وطنه أثينا، وطاف في رحالات كثيرة، كان

(١) المرجع نفسه، ص ٣٥.

(٢) انظر الخطب الخمس التي ألقاها هيجل بين ١٨٠٩-١٨١٥ عندما كان مديرا لمدرسة نورنبرغ.

نتيجتها فشل أحلامه الفلسفية. فعاد ثانية إلى أثينا، بعد أن جازف بنفسه، وشرع يبحث عن وطن جديد له في خياله، فاخترع مدينة «القوانين»؛ وهي المدينة التي سعى أفلاطون بالاشتراك مع ديون إلى تحقيقها في سراقوسة.

وهكذا فإن الأمثلة السابقة تدل على أن الحقيقة الأولى للمواطن؛ أي وطنه، هي أصعب مما نتصور، فليس الوطن مجرد مكان للتواجد أو الاستقرار، بل مكان للتفاعل. والمواطنة ليست مجرد مشاركة في الوطن بل إحساس بالانتماء؛ فبدون هذا الإحساس قد يغترب المواطن في وطنه، ولا تتحقق المواطنة إلا بمعزل عن الوطن.